مُستقبل

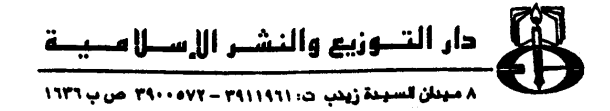
علاقة الإسلام بالغرب

رؤية اقتصادية لكيفية نقل العلاقة مع الغرب
من النهب والاستعمار إلى التعاون المشترك

دكتور عبد الحميد الغزالي

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

رقم الإيداع ٩٢٥٤/ ٩٩
الترقيم الدولى I.S.B.N.
977 - 265 - 256 - 0



تقديم

شرعت فى إعداد هذه الورقة البحثية فى أوائل عام ١٩٩٦م، تلبيةً لدعوة كريمة للاشتراك فى مؤتمر حول «مستقبل علاقة الإسلام بالغرب»، والذى كان مزمعًا عقده بلندن، المملكة المتحدة، خلال الاسبوع الواقع فى أواخر مارس وأوائل أبريل ١٩٩٦م. وكان موضوع ورقتى: «مستقبل علاقة الإسلام بالغرب- رؤية اقتصادية إسلامية لكيفية نقل العلاقة مع الغرب من النهب والاستعمار إلى التعاون المشترك».

وانتهيت فعلاً - بعون الله وتوفيقه- من الجزء الاساسى من الورقة قبيل سفرى إلى لندن مباشرة، وبقى الجزء الختامى الذى عزمت على الانتهاء منه- بمشيئة الله تعالى- فى لندن ، حيث أن ورقتى كانت ستقدم - وفقًا لبرنامج المؤتمر- فى اليوم الثالث من المؤتمر.

وبعد أن انهيت اجراءات سفرى صباح يوم السبت الموافق ٣١ مارس ١٩٩٦م، أُستدعيت فى لحظة توجهى إلى الطائرة.. لكى أُمنع من السفر دون ابداء أسباب! فعدت إلى منزلى، ورأيت استكمال ورقتى وإرسالها بالفاكس لتُلقى نيابةً عنى فى المؤتمر. وبينما أنا فى المراحل الاخيرة من الورقة فى الساعات الأولى من يوم الاثنين ٢ أبريل ١٩٩٦م- وتحديداً، الساعة الثانية عشر والنصف- زارنى «رجال الأمن» لتنفيذ أمر باعتقالى، فاقترحت عليهم أن يمهلونى أقل من ساعتين لكى انتهى من بحثى- المبسوط بمراجعه على مكتبى أمام أعينهم- وخلال هذه الفترة الوجيزة يمكن أن يتصلوا هاتفيًا برؤسائهم للاستئذان فى ذلك، خاصةً أنهم

سيستغرقون تقريباً هذه الفترة فى تفتيش المنزل. وكان رد رئيسهم أن أحمل معى مراجعى وبحثى لأكمله فى المكان الذى سأذهب إليه. ومن خبرة سابقة، رأيت أن هذه الإجابة، التى أقر أنها كانت مهذبة، غير عملية بالمرة! فتوقفت إذاً، عن استكمال بحثى، وتم اعتقالى، وقُدمت بعد ذلك– مع إخوة لى– إلى محكمة عسكرية عليا– ظلماً وزوراً وبهتاناً– بتهمة لا أساس لها ولا دليل لإثباتها، وهى «محاولة احياء تنظيم جماعة الإخوان المسلمين المحظورة بهدف قلب نظام الحكم والعمل على تعطيل الدستور»، وذلك فى القضية رقم ٥ لسنة ١٩٩٦، حصر أمن دولة، وحُكم علىّ بالسجن– ظلماً وعدواناً– لمدة ثلاث سنوات، خرجت بعدها فى صباح يوم السبت الموافق ١٣/٣/١٩٩٩م، ولتجربة الاعتقال والمحاكمة والسجن.. قصة ليس هذا مكانها!

ورأيت بعد خروجى أن أكمل هذه الورقة البحثية.. لأعدها للنشر.. لسبب علمى وعملى واضح يتمثل فى أهمية الموضوع الذى تتناوله هذه الورقة فى الوقت الحاضر. .ليس لمصر الحبيبة فقط.. ولا لأمتنا الإسلامية «الجريحة» فحسب.. ولكن للعالم أجمع.. الذى يعيش الآن عصر «العولمة».. ومحاولة «الهيمنة» الثقافية والحضارية من خلال فرض نظام عالمى جديد آحادى القطبية. ولا أدل على ذلك من حقيقة انشغال الباحثين وراسمى السياسة ومتخذى القرارات بقضية صراع أو حوار أو تلاقح الحضارات!

ولقد انتهيت – بحمد الله وتوفيقه– من الجزء الختامى، المؤجل، لورقتى، دون تغيير يذكر، ودون تعديل جذرى فى المتن، خلال الأيام الأولى من خروجى من هذه المحنة– أو قل المنحة.. رغم الإحساس بالظلم!.

وهانذا أقدم لك أيها القارئ الكريم.. هذا الجهد البحثي المتواضع.. حول هذا الموضوع الهام.. لتأكيد حقيقة أن الإسلام يدعو إلى الحوار لا إلى الصراع، وإلى التعاون لا إلى الصدام، وإلى الانفتاح لا إلى الانغلاق، وإلى السلام لا إلى الحرب، وإلى الحب لا إلى الكراهية. أقدم لك هذا الجهد لكي أثبت أن مسيرتي البحثية مستمرة- بعون الله وتوفيقه- بالرغم مما حدث، صابراً محتسباً، ومتذكراً قول الحق تبارك وتعالى:

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ (٣٩) وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (٤٠) وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ (٤١) إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٤٢) وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾ [الشورى: ٣٩-٤٣]، ومتذكراً قول رسولنا ﷺ: «رب اهد قومي فإنهم لا يعلمون»، ومتذكراً قول الإمام حسن البنا «سنقاتل الناس بالحب» نعم، لتستمر مسيرة العطاء، ولتستمر مسيرة العمل الصالح.. والجاد.. بعزة المؤمن.. وكرامة الإنسان.. لخير بلدي.. وأمتي.. وإنسانيتي.

والله سبحانه وتعالى من وراء القصد، وهو وحده الهادي إلى سواء السبيل.

عبد الحميد الغزالي

الزمالك، القاهرة

١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م

دقة استخدام المصطلح

حول قضية «مستقبل علاقة الإسلام بالغرب»، يتوافر العديد من المصطلحات والمفاهيم والمدركات التى تحتاج إلى تعريف دقيق وتحديد واضح وضبط علمى. فلدينا «الإسلام» و«المسلمون»، ولدينا «الحضارة» و«الثقافة» و«الدين» و«العرف». ولدينا «النهب» و«الاستلاب» و«الاستعمار» (الاستخراب). ولدينا «الهيمنة» و«الإلحاق» و«التبعية» و«التخلف». ولدينا «التعاون المشترك» و«الاعتماد المتبادل» و«التكامل» و«التنمية» و«النهضة» و«العمران». ولدينا «الصراع» و«المجابهة» و«الحوار».

وبدون الدخول فى مشكلة تعريف هذه المصطلحات والمفاهيم والمدركات، أرى من الضرورى التحذير من الخلط فى فهم هذه الألفاظ. فلا يجوز أن نطلق على «النهب» لفظة «تعاون»، وعلى «الاستلاب» مصالح مشتركة، وعلى «الإلحاق» استقلالاً، وعلى «الهيمنة» تكاملاً، وعلى «التبعية» اعتماداً متبادلاً، وعلى «الاستخراب» عمراناً، وعلى «التخلف» تنمية أو نهضة... إلخ، فالأجدر بمن يتصدى لهذه القضية أن يسمى الأشياء بمسمياتها الحقيقية، لكى يستطيع أن يصل إلى التشخيص الأمين للداء، ويحاول أن يصف صحيح الدواء.

الإطار التاريخى

بدون الدخول فى تفاصيل مهمة ومعروفة، سادت الحضارة الإسلامية المتقدمة فكرياً والمتطورة مادياً العالم فى القرون الوسطى، فى ظل واقع أوربى « متخلف ». وبسبب انفتاح هذه الحضارة، انتقلت المعارف الاخلاقية والفكرية والثقافية والعلمية والتكنولوجية إلى الغرب عبر الأندلس، وادى هذا الانتقال – الذى صادف تغيراً محلياً موائماً يشجع المخاطرة والمغامرة والابتكار من ناحية والتراكم الرأسمالى من ناحية أخرى – إلى ظهور الاختراعات التكنولوجية محلياً والاكتشافات الجغرافية خارجياً كركيزتين لقيام « الثورة الصناعية »، ومن ثم قامت الحضارة الغربية، والتى اصطبغت – منذ البداية وحتى الآن – أساساً بالصبغة المادية، وازدهرت هذه الحضارة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.

وفى الوقت نفسه، أصاب « الوهن » و« التمزق » – بسبب الخلافات الفكرية والسياسية – الحضارة الإسلامية، فاقتحم الغرب دار الإسلام من خلال « الحروب الصليبية »، وانتهى الامر بالاستعمار الاستيطانى العسكرى، الذى عمل على تفكيك الوعاء الحضارى الإسلامى (الأمة الإسلامية)، وإحلال التشرذم محل الوحدة. ومن خلال تحطيم فكرى مقصود ومنظم، عمل على سيادة النموذج المادى الغربى على النموذج الاخلاقى الإسلامى، والحق القيادات السياسية وجزءاً كبيراً من القيادات الفكرية بعربة الغرب المتفوق، ومن ثم حقق بذلك « الاستخراب » المنظم والشامل للإمكانات الاقتصادية للأمة الإسلامية، أو قل للاجزاء – أو

الدويلات – المفتتة، التى كانت تكوّن الامة الإسلامية الواحدة سابقاً.

وعليه، أصبح واقع الامة هو التخلف الحضارى بشتى جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية. ولقد ولد هذا الوضع رد فعل عنيفاً فى المجتمعات الإسلامية فى نهاية القرن الماضى وبداية هذا القرن وحتى ما يقرب من منتصفه، فى صورة حركات التحرر الإسلامى الفكرية والسياسية والعسكرية. ولقد أدى ذلك، فى النهاية إلى الاستقلال السياسى، ولكن بعد أن أصبح الواقع الاقتصادى والاجتماعى شديد «التخلف».

الإطار الاقتصادى

أسهمت «العلاقات الاقتصادية الدولية»، بجانب عوامل عديدة أخرى معظمها داخلية، تاريخياً وحتى الآن، إسهاماً أساسياً ومستمراً فى عملية «تخليف» الدول المتخلفة بعامة، والإسلامية بخاصة، ولقد حدث ذلك، ومازال من خلال ثلاثة عناصر متميزة ومترابطة، وهى: الاستعمار الاستيطانى (الاستخراب)، والاستثمارات الاجنبية، وطبيعة المنتجات المتبادلة. فعن طريق «الاستعمار»، ولتوفير متطلبات «الثورة الصناعية»، استغلت الدول، المسماة الآن بالمتخلفة، ومنها الإسلامية، استغلالاً مزدوجاً شديداً ومنظماً كمصدر رخيص للمواد الخام التى تحتاج إليها الصناعات الحديثة الناشئة من ناحية، وكمنافذ شاسعة لتصريف منتجات هذه الصناعات من ناحية أخرى. ومن ثم رُبطت هذه الدول كوحدات تابعة متخلفة للدول الصناعية، ومُنعت –عن قصد– من أى محاولة جادة

لتحديث وتنمية اقتصادياتها.

ومن خلال الاستثمارات الاجنبية التاريخية، استمر الاستغلال بدرجات مكثفة ومخططة من زاويتين: طبيعة هذه الاستثمارات، وطبيعة تمويلها. فمن حيث طبيعتها تركزت هذه الاستثمارات فى تنمية - غير متوازنة - لبعض أنشطة النقل والمواصلات، اساساً لتسهيل الارتباط بالخارج، ولتعميق التبعية، ولتكثيف الاستغلال فى النهاية. فمن حيث طبيعة تمويلها، مُولت هذه الاستثمارات بقروض أجنبية مجحفة الشروط، باهظة الخدمة فى صورة عمولات وفوائد واقساط، فى وقت كان يمكن لاقتصاديات الدول المتخلفة - ومنها الإسلامية - أن تمولها ذاتياً من فوائضها، وذلك لإرباك هذه الدول مالياً، ولاستنزاف البقية الباقية من «الفائض الاقتصادى» لديها.

ولقد ازداد الاستغلال حدة وخبثاً وحجماً من خلال الاستثمارات الأجنبية المعاصرة، أو ما اصطلح على تسميته بالمساعدات الاجنبية،لدرجة اسماها البعض بـ «الاستعمار الجديد» أو بـ «الاستخراب الجديد». ولعل ذلك يرجع إلى حقيقة أن معظم هذه المساعدات تعد مساعدات «مقيدة»، بمعنى أنه يتعين على الدولة المستفيدة أن تستخدم هذه المساعدات فى شراء منتجات من الدولة المانحة، وعلى أساس «تسليم مفتاح»، إذا كانت هذه المنتجات رأسمالية.

وفى كثير من الاحيان، لا تتناسب المنتجات الرأسمالية المشتراة مع ظروف السوق المحلى، وخصائص الموارد الانتاجية المتاحة لدى الدولة

المستفيدة، أو بالاصح المتلقية. وتكون النتيجة استخدام جزء ضئيل نسبياً من الطاقة الكلية لهذه المنتجات لضيق السوق المحلى، ودفع فوائد باهظة على القروض التى مولتها، وغياب أو شبه غياب «المكوّن المحلى» فى إقامتها بسبب أسلوب «تسليم مفتاح»، ومن ثم يُحد هذا الأسلوب من إمكانية نمو الصناعات الوسيطة والإنتاجية الوطنية، ويزيد بالتالى من التبعية التكنولوجية، وإذا ما حاولت الدولة المتلقية ان تعالج ضيق سوقها، وتزيد من استخدام الطاقة العاطلة، عن طريق التصدير، تُجابَه بمنافسة شديدة فى الغالب من الدولة المانحة للمساعدة. ولعراقة الدولة الاخيرة فى السوق الدولى، تصبح احتمالات التصدير صفراً أو قريبة من الصفر.

ومن هنا، جاءت صرخة دول مجموعة «السبعة والسبعين»، اى الدول المتخلفة ومنها الإسلامية، مجسدة فى شعار «التجارة وليست المساعدة». أى أنها لا تريد مساعدة، ولكنها تريد نصيّباً عادلاً من التجارة الدولية. وعليه، تعانى الدول المتخلفة، ومنها الإسلامية، فى النهاية من حالة من التبديد الواضح لعنصر ليس نادراً فقط، ولكنه مقترض ايضاً، وتدفع بسببه فوائد وعمولات باهظة، ومن ثم تتراكم وتتفاقم مديونيتها الخارجية، وتتصاعد صعوبة خدمة هذه المديونية.

ويزيد من هذه الأزمة، ويعمق من الاستغلال المستمر لهذه الدول، ما يسمى بالمساعدات العسكرية، وهى قروض تستخدم فى شراء منتجات حربية، تعد من وجهة النظر الإنمائية غير منتجة ومنافسة قوية لعملية

استخدام الموارد الخارجية لأغراض التنمية. وتضطر الدول المتخلفة، ومنها الإسلامية إلى هذا النوع من المساعدات اضطراراً عن طريق قيام الدول المتقدمة بخلق مناطق ساخنة أو حروب صغيرة محدودة، أو كبيرة محدودة (كما فى حرب الخليج)، كأسواق لتصريف منتجات صناعة رائجة ومتطورة لديها، وهى الصناعة الحربية.

وأخيراً، وإلى حد ما نتيجة الاستخراب القديم والجديد، والاستثمارات الأجنبية التاريخية والمعاصرة، فُرض على الدول المتخلفة، ومنها الإسلامية، تقسيم عمل دولى مجحف وتخصص دولى غير عادل. إذ فُرض على هذه الدول التخصص فى إنتاج المواد الخام والأولية - الزراعية والتعدينية - وهى منتجات ذات عرض وطلب غير مرنين. بينما تخصصت الدول المتقدمة فى المنتجات الصناعية أساساً ، وهى منتجات ذات عرض وطلب شديدىّ المرونة.

ومن ثم، كانت النتيجة أن شروط التبادل الدولى دائماً أبداً - وبلا استثناء الآن؛ بعد إلغاء الاستثناء الوحيد الذى استمر فقط أقل من عشر سنوات، وهو البترول - مجحفة بالدول المتخلفة، ومنها الإسلامية، فازدادت تخلفاً، ومتحيزة للدول المتقدمة، فازدادت ثراءً.

ومن هنا، ظهرت الحركة الإصلاحية التى تنادى بضرورة العمل على تغيير النظام الاقتصادى العالمى الراهن بآخر «جديد» - على يد مجموعة «السبعة والسبعين» - يكون أكثر كفاءةً وأكثر عدالةً وأكثر تقدماً ،لخير

البشرية جمعاء، ولكن مادامت هذه الحركة تصطدم بالمصالح «الآنية» للدول المتقدمة، فإن احتمال نجاحها، باختيار هذه الدول، كان ومايزال محدوداً إلى حد كبير.

جوهر أزمة الأمة:

بالرغم من حصول الدول الإسلامية على الاستقلال السياسى، وإيمان شعوبها الراسخ بحضارتهم الإسلامية، ويقينهم بإمكانية بعثها من جديد بقيمها الأخلاقية وتراثها الفكرى ونظرتها العلمية وتوجهها الإنمائى وانفتاحها الإبداعى وتقدميتها التكنولوجية، وبالرغم من ولادة «الحركات الإسلامية» المستنيرة، ظلت حالة «التخلف» جاثمة على العقول والحقول. ويرجع ذلك داخلياً إلى استمرار القهر والاستغلال اللذين تتعرض لهما الشعوب الإسلامية بصفة عامة من قبل أنظمة- فى غالبيتها- غربية التوجه. كما يرجع خارجياً- بجانب قهر واستغلال المستعمر- إلى رد الفعل العنيف من قبل الغرب لاحتواء ظاهرة الإحياء الإسلامى. فقام بتعميق تشرذم العالم الإسلامى فكرياً بتشجيع تشوهات فكرية باسم التنوير، وسياسياً بصناعة قيادات غربية التوجه، وبتوريطها فى تحالفات إقليمية وشبه إقليمية مشبوهة، وثقافياً ببث أفكار غريبة على الثقافة الإسلامية تحت ادعاءات حرية الفرد، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة.. إلخ. وعسكرياً، بالعودة لسياسة القوة المباشرة كما حدث فى حرب الخليج، وغير المباشرة كما حدث فى البوسنة وفلسطين وكشمير والفلبين، وبدعوى محاربة الإرهاب فى الدول الإسلامية ذات القيادات الغربية

التوجه كما حدث فى الجزائر، وسياسة الحصار كما حدث للدول الإسلامية ذات القيادات الإسلامية التوجه كما حدث فى إيران والسودان.

أما فيما يتصل بالجانب الاقتصادى، فإن الجوانب السابقة تعمل جميعاً لتحقيق أهداف هذا الجانب، والمتمثلة فى استمرار استغلال واستنزاف ثروات العالم الإسلامى.

فلا خلاف بين مفكرى العصر- المنصفين- ،هذا العصر الذى بدأ يعيش صيغة « العولمة »، ويسير وفقاً لنظام عالمى وحيد القطب يتشكل أمام اعيننا، فى أن التحدى الأساسى الذى يجابه البشرية يكمن فى المجال الاقتصادى . ومن ثم ، فإن مالا يمكن كسبه بالحرب العسكرية، يمكن تحقيقه بالحرب الاقتصادية، رغم دعاوى التعاون والاعتماد المتبادل والمصير المشترك.

وعليه، حلت ظاهرة « الجيوايكنوميك » أى الجغرافيا الاقتصادية محل ظاهرة « الجيوبوليتيك » أى الجغرافيا السياسية. ويجرى تبعاً لذلك إحلال الكفاءة الاقتصادية والتطور التكنولوجى محل البندقية والطائرة الحربية، وغزو الأسواق بالمنتجات محل فتح الأراضى بالقوات العسكرية، وبخس أسعار منتجات دول العالم الثالث بدلاً من احتلال أراضيها. ومن هنا، تتضح جلياً أهداف « روشتات » صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وبنود وشروط « الجات » ومنظمة التجارة الدولية وشروط الشراكات الأمريكية والأوروبية، والمؤتمرات الاقتصادية الإقليمية (عمان والدار البيضاء والقاهرة) والترتيبات الإقليمية (مثل صيغتى « الشرق أوسطية »

و« البحر المتوسطية » والشراكة بمستوياتها المختلفة. ولقد دعم الغرب سيطرة حضارته وسيادة ثقافته من خلال « دبلوماسية » المؤتمرات الدولية من مؤتمر « حقوق الطفل »، فالبيئة، فحقوق الإنسان، فالتنمية المستدامة، إلى مؤتمر « السكان والتنمية »، والتنمية الاجتماعية، وأخيراً المرأة. كل ذلك بهدف تكريس قيم الغرب ومفردات ثقافته بعامة، واقتصاديات السوق « الرأسمالية »، والتخصيصية (أو الاستخصاص) بخاصة،لتحقيق غاية نهائية وهى السيطرة على ثروات الشعوب من خلال المؤسسات القطرية والإقليمية وشبه الإقليمية والعالمية.

ويمكن تشخيص أزمة الأمة فى ثلاثة عوامل أو ثلاث « لولميات ». فاما « اللولمة الاولى » فهى: أنه لو لم يكن هناك تغييب وتغريب للعقل المسلم، هل كان يمكن أن يحدث ما حدث، بدايةً وتداعيات ما حدث نهايةً؟ و« اللولمة الثانية » هى: أنه لو لم يكن لدينا كدول إسلامية بصفة عامة أنظمة فردية طاغوتية استبدادية، هل كان يمكن أن يحدث ما حدث من قهر واستغلال واستخراب وتخلف؟ و« اللولمة الثالثة »، وهي « اللولمة الأم » هى: أنه لو لم يكن هناك غياب حقيقى لهويتنا الإسلامية- كدين ونظام حياة كامل وشامل- هل كان يمكن تصور أن يحدث ما حدث، بكل تفاصيله المحزنة وحقائقه المروعة، التى تشير إلى عجز واضح فى إرادة الأمة؟.

الإجابة المباشرة والواضحة، بالقطع: لا، ثم لا، ثم لا. ومن ثم، أفرزت « عبقرية » التغييب والتغريب للعقل المسلم، و« عبقرية » الاستبداد- التى

سلبت من شعوبنا بقهر شديد وذكاء خبيث حقوقها الاساسية المشروعة فى الحياة، و«عبقرية» اللاهوية- التى حولتنا فى النهاية إلى أشباه آدميين، كالانعام أو اضل- هذا الوضع المأساوى «المتخلف»،والذى من خلاله أهدرنا الامكانات الأساسية لحياة طيبة، وبددنا بشكل واضح ومنظم العناصر الرئيسة للحياة، والمتمثلة فى ثلاث «نقاط»، وهى: نقطة النفط، ونقطة الدم، ونقطة المياه. ومن ثم، وصلنا إلى مستنقع التخلف الذى نعيشه أو نئن من وطأته، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً. وهذا ينقلنا إلى التساؤل عن المخرج.. الحقيقى والعملى. هذا المخرج يتمثل فى كيفية الاستخدام الامثل والممكن لهذه النقاط الثلاث، أنه يتأسس على عناصر المشروع الحضارى الإسلامى المأمول والممكن.

أساسيات المشروع الحضارى الإسلامى:

باختصار شديد، ودون تضحية بالجوهر، يتكون المشروع الحضارى الذى يكفل خروجنا من إسار التخلف الحضارى الذى نعيشه من عدد من العناصر الأساسية، التى تشكل فى مجموعها برنامج عمل للنهضة، هذه العناصر هى:

■ **التوحيد**: هذا العنصر هو البداية الحقيقية للمشروع، وهو المدخل العقائدى الفطرى، الذى يجعل العبادة خالصة للخالق تبارك وتعالى، فيعيد لإنساننا إنسانيته، ويحفظ عليه كرامته، فيتحرر نهائياً من النفاق الاجتماعى، ويحارب عملاً أى استغلال. ومن ثم ، يحس إحساساً حقيقياً بالحرية والعدالة. والإنسان الحر غير المستغل هو القادر- بمشيئة الله

تعالى– على صناعة المستقبل المأمول.

▪ **التغيير**: هذا العنصر يعنى الاستقرار «الحقيقى». فالجمود لايعنى الاستقرار، وإنما الاصطدام المباشر مع الفطرة الإنسانية، ومع تكليف «تعمير» الأرض، مما يؤدى حتماً إلى عدم الاستقرار والاضطراب. والتغيير المطلوب هو التغيير المأمول، أى التغيير لحياة أفضل، فى ظل إطار شرعه الله سبحانه وتعالى، يتسق تماماً مع القدرة البشرية والفطرة الإنسانية.

▪ **التحديث**: هذا العنصر هو جوهر المشروع الحضارى، ومن خلاله يتم التعمير، ويحدث التقدم. وإسلامياً، الأصل فى الأشياء، والمعاملات عموماً، الإباحة. والحكمة ضالة المؤمن، هو أولى بها، أينما كانت وحيثما وجدت، والتحديث المطلوب هو تحديث العقل، مع تحديث الأشياء، تحديث الفكر وتحديث السلوك، فى إطار من الضوابط الشرعية.

▪ **التعمير**: هذا العنصر هو عملية بناء المستقبل نفسها، هو التعمير بمكوناته المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومدخل هذه العملية هو باتفاق جميع المهتمين بقضايا المستقبليات والنهضة هو المدخل السياسى من خلال إقامة حياة سياسية حقيقية على أساس «الديمقراطية» – أى الشورى الإسلامية– فيحس الإنسان بالمشاركة والانتماء، ومن ثم يسهم إيجابياً فى عملية التعمير بجوانبها الثلاثة الأخرى، وبالتالى يشارك عملاً فى بناء المستقبل المأمول.

■ **التكنولوجيا**: هذا العنصر هو الأداة الرئيسة لتنفيذ عملية التعمير، وبدونه لا يتصور قيام هذه العملية أصلاً، ناهيك عن استمرارها بمعدلات متصاعدة. والتكنولوجيا هنا تشمل البيانات والمعلومات مع الآلات والمعدات والمصانع. وترتكز على النظم والمؤسسات والتنظيمات والإجراءات الإدارية والتنظيمية والقانونية بقدر ارتكازها على فنون وطرائق الإنتاج والماديات الحديثة من آلات ومعدات. وهنا، يتعين أن تكون التكنولوجيا المستوردة، كضرورة مرحلية، انتقائية بما يتسق وظروف وخصائص عناصر الإنتاج المحلية، وأن تطوع بما يتفق مع هذه الظروف والخصائص، وأن يكون الهدف النهائي هو ابتكار تكنولوجيا «محلية».

■ **التكامل**: هذا العنصر هو أحد المقومات الأساسية لإنجاح عملية التعمير الشاملة. فنحن نعيش عصر الكيانات الكبيرة، وحركات التكامل الاقتصادي والسياسي تجري من حولنا في شتى أنحاء العالم على قدم وساق. ولا مكان للكيانات الصغيرة، خاصة عند دخول العالم القرن الحادي والعشرين. ونحن، كدول إسلامية مفتتة لدينا كل مقومات التكامل الاقتصادي والسياسي، المادية والمعنوية. وليس أمامنا خيار حقيقي سوى استخدامها على أساس «مصلحي» مدروس، وليس من منطلق عاطفي عشوائي، لتوفير عنصر هام من عناصر بناء المستقبل المأمول.

■ **التكافل**: هذا العنصر هو عنصر استراتيجي هام، ليس فقط لإنجاح عملية التعمير، وإنما أيضاً لبناء المستقبل المأمول، مستقبل أساسه الأخوة

والحب، وليس الكراهية والحقد والتشرذم. ولن يتحقق هذا العنصر عن طريق المناداة الشائهة بضرورة إعادة «توزيع الثروة» من الاغنياء إلى الفقراء، ومن الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، وإنما عن طريق تعمير جاد ومستمر للثروة، ثم أداء حقوق الله والغير فيها، فى ظل حركة تكامل حقيقى، تبقى على الحافز، وتحقق التآزر والتماسك الاجتماعى.

■ **التعاون**: هذا العنصر هو البعد الدولى فى المشروع. فالعالم يعيش عصر «الاعتماد المتبادل»، ولا يتصور أن تنغلق دولة أو أمة أو جماعة على نفسها، وتحاول أن تحقق «المستحيل»، وهو الاكتفاء الذاتى. ولكن، الاعتماد المتبادل يختلف جذرياً عن التبعية، التى تؤدى إلى مزيد من الاستغلال والتخلف. وعليه، لابد من الانفتاح على بقية دول العالم على أساس من الاعتماد المتبادل، وبما يحقق «مصالح» المتبادلين، وفقاً لشروط تبادل «عادلة»، وبما يحقق مزيداً من الكفاءة فى التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

■ **التوحد**: هذا العنصر هو النتيجة. فإذا اخذنا ، كأمة إسلامية، بالعناصر الثمانية السابقة، سوف يتحقق، بمشيئة الله تعالى، العنصر التاسع على أساس وحدة تحكمها العقيدة، وتسيرها المصلحة الحقيقية لجميع الأطراف ، وتضمن حياة طيبة كريمة لكل إنسان يعيش فى كنفها . فهذه الوحدة سوف تعيد، بمشيئة الله سبحانه، للأمة خيريتها، بإعادتها إلى هويتها، وعودتها إلى رسالتها.

تجارب الحوار والتعاون :

تقع الدول الإسلامية فى مجموعة الدول المتخلفة، أو دول العالم الثالث، أو دول الجنوب. ولقد شهدت السبعينيات والثمانينيات من القرن الحالى حواراً وتعاوناً بين دول الشمال، ودول الجنوب، وبين دول الجنوب وبعضها البعض. ولقد تطورت علاقات الشمال/ الجنوب، والجنوب/ الجنوب خلال تلك الفترة، نتيجة الاهتمام بعملية تنمية الجنوب، وتصحيح الاختلالات الهيكلية القائمة فى النظام الاقتصادى الدولى للمساعدة فى هذه العملية، وضمان استمرارها بنجاح.

ومن ثم، أخذت دول الجنوب فى تنظيم صفوفها والتفاوض فيما بينها وتنسيق مواقفها فى مواجهة دول الشمال من خلال إطار حركة «عدم الانحياز» ومجموعة « السبعة والسبعين»، وذلك لدفع دول الشمال على تقديم المزيد من المساعدات ، وتحسين شروط التجارة فيما بين المجموعتين، ونقل التكنولوجيا، وتأثير أكبر داخل المؤسسات الدولية ذات العلاقة، وإيجاد حل لمشكلة المديونية المستحقة لدول الشمال.

ولقد طالبت دول الجنوب بإحداث تغييرات جذرية فى النظام الاقتصادى الدولى، على أساس أن هذا النظام بوضعه الراهن يعد مسئولاً بصفة رئيسة عن تخلفها - كما أشرنا فيما سبق.

ومع ذلك، قدمت دول الشمال رؤية أخرى مختلفة مؤداها أن مسئولية التخلف ترجع بالإساس إلى أسباب داخلية، وأن التخلف سبب للتبعية، وليس نتيجة لها.

وعليه، يمكن القول إن مقولات كلا الطرفين تحوى قدراً من الصواب فيما يتعلق بأساس المسئولية عن تخلف دول الجنوب وكيفية التغلب عليه. وعلى ذلك، فإن جهود إصلاح النظام الاقتصادى الدولى لابد أن ترافقها سياسة إنمائية رشيدة على مستوى الاقتصاديات القطرية لدول الجنوب.

وعلى هذا الأساس ، قام حوار الشمال / الجنوب، وتطور على الساحة الدولية إيجابياً فى السبعينيات، وتجمد ثم تدهور فى الثمانينات. فلقد نجحت جهود دول الجنوب فى تأسيس مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية «الانكتاد»، كجهاز من أجهزة الجمعية العامة، وفى تكوين مجموعة «السبعة والسبعين»، والتى أصبحت منذ عام ١٩٦٤ الجهاز الرئيسى لدول الجنوب، الذى يقوم بصياغة مصلحتها الاقتصادية الجماعية، والدفاع عنها فى المفاوضات مع الشمال، وفى قيام حركة «عدم الانحياز» التى أخذت توجه قدراً متزايداً من الاهتمام للمسائل الاقتصادية.

وعلى الرغم من الجهود التى بذلتها دول الجنوب، خاصةً بعد أن قبلت الولايات المتحدة مبدأ الحوار بدلاً من المواجهة خلال أزمة النفط، وبلورت برنامجاً متكاملاً للنظام الاقتصادى الدولى الجديد، يتمثل فى: تمثيل دول الجنوب تمثيلاً يتناسب مع عددها وليس مع رصيدها المالى فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وتسهيل شروط الاقتراض خاصةً من الصندوق، وتثبيت أسعار المواد الخام، والحد من العراقيل القائمة أمام تصدير السلع والمنتجات من دول الجنوب، بما فى ذلك التعريفات

الجمركية والحصص الكمية، وتوفير المعلومات التكنولوجية بحرية أكبر وبأسعار رخيصة، وتقديم المساعدات الإنمائية لدول الجنوب حسب النسب التي حددتها الأمم المتحدة، وهي ٧ر٪ من الناتج القومي لدول الشمال، وخاصة للدول الأكثر فقراً؛ على الرغم من هذه الجهود، إلا أن مفاوضاتها مع دول الشمال لم تسفر إلا عن: اتفاقية خاصة بتطبيق النظام المعمم للمزايا والأفضليات التجارية بالنسبة لمنتجات دول الجنوب؛ وإقامة برنامج خاص لمساعدة الدول الخمس والعشرين الأكثر فقراً، وأخيراً الاتفاق الخاص بإقامة صندوق مشترك لتثبيت أسعار السلع الأساسية.

وعلى ذلك، تدهور حوار الشمال/ الجنوب بسبب التفاعلات الدولية، وعلى رأسها إدارة « ريجان » والتي ناصبت العداء لفكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وامتصاص دول الشمال لصدمة النفط، ومن ثم تقوّض الدافع الرئيسي الذي دفعها إلى الحوار مع الجنوب. ومن ثم، فشلت مؤتمرات الحوار في الثمانينيات. وعليه، باءت الحركة الجماعية لدول الجنوب والخاصة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد بالفشل، نتيجة رفض دول الشمال الاستجابة لمطالبها.

وأخيراً.. كان الحوار بين الجنوب/ الجنوب لتأكيد مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات من ناحية، وللتعاون لتعزيز القوة التفاوضية لدول الجنوب في مواجهة دول الشمال من ناحية أخرى. ولقد أولت دول الجنوب اهتماماً كبيراً للتعاون الاقتصادي فيما بينها، خاصةً بعد التدهور الاقتصادي الذي عاني منه العالم خلال الثمانينيات، وحدة المشكلات

الاقتصادية التى عانى منها الجنوب، وفشل الحوار مع دول الشمال. وكان من أبرز إنجازات التعاون بين دول الجنوب: إقامة اتحاد المؤسسات التجارية الحكومية، واتخاذ اجراءات هامة لإنشاء شبكة المعلومات المتعددة القطاعات، وإنشاء لجنة الجنوب لوضع استراتيجية وبرنامج عمل لدول الجنوب، وإنشاء مركز العلوم والتكنولوجيا، وأخيراً التوصل إلى اتفاقية بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية بين دول الجنوب.

وبالرغم من هذه الإنجازات، فإن التعاون الاقتصادى بين دول الجنوب لم يبلغ بعد المستوى المطلوب أو المأمول. ولم يكن من شأنه التأثير بصورة إيجابية واضحة على القوة التفاوضية لدول الجنوب. كما لم يؤثر فى النهاية تأثيراً إيجابياً ملموساً على الوضع الاقتصادى لهذه الدول؛ إذ ظلت مشكلة «التخلف» قائمة، وتزداد حدة خلال الزمن.

والدرس المستفاد من علاقات الشمال/ الجنوب، والجنوب/ الجنوب- والذى يشكل العالم الإسلامى جزءاً هاماً منه- هو أهمية التعاون بين دول العالم كافة بصفة عامة، وأهمية التعاون بين دول الجنوب بصفة خاصة لإحداث تنمية مستدامة من ناحية، ولاكتساب القوة التفاوضية المناسبة التى تمكنه من دفع الشمال لقبول إجراء التغييرات «العادلة» المنشودة فى النظام الاقتصادى الدولى القائم من ناحية أخرى، خاصةً فى ظل المتغيرات السريعة والمتلاحقة التى يتعرض لها هذا النظام- كما سبق أن أشرنا- والتى تحمل تأثيرات فى غير صالح دول الجنوب.

مجالات عملية للتعاون:

بعد أن حددنا طبيعة العلاقة بين الدول الإسلامية والغرب تاريخياً، وبعد أن أوضحنا وجهها «الاستغلالى» الظالم فى المجال الاقتصادى.. حتى الآن، وبعد أن أشرنا إلى فشل الجهود الخاصة بنقل هذه العلاقة من النهب والسلب لثروات الشعوب الفقيرة نسبياً إلى التعاون المشترك والمصالح المتبادلة لنفع الجميع من خلال حوار الشمال / الجنوب، وبعد أن عرضنا للعوامل الرئيسة لأزمة الأمة وكيفية الخروج منها بالأخذ بالمشروع الحضارى الإسلامى، وبعد أن بيّنا العناصر الأساسية لهذا المشروع، وأكدنا بعده الدولى القائم على الاعتماد المتبادل بما يحقق الكفاءة والعدالة في التخصص وتقسيم العمل الدوليّين لصالح البشرية جمعاء، لنا أن نتساءل عن كيفية إحداث نقلة نوعية إيجابية للعلاقة بين الدول الإسلامية والغرب فى اتجاه التعاون المشترك لصالح الطرفين؟.

والإجابة الصحيحة تبدأ بالفهم الصحيح.. لصحيح الإسلام وتوجهاته الإنسانية والتعميرية، وعدم الخلط المتعمد بين الإسلام وجموع المسلمين من ناحية والإرهاب والإرهابيين من ناحية أخرى. فالإرهاب لا دين له، ولا دولة أو جماعة يمكن أن ينتسب إليها. «فالمسيحية لم تصبح هى المدانة فى حادثة الانتحار الجماعى حرقاً فى «واكو» بولاية تكساس، أو فى حادثة التفجير بمدينة أوكلاهوما». ولايعتقد عاقل للحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية هى المسئولة عن هذه الأعمال الإرهابية. ومن ثم، لا تخدم التعميمات الخاطئة والظالمة، أية قضية أو أحداً. ولايمكن، بالتالى أن

تساعد على قيام حوار وتفاعل بناء، هدفه تحقيق أقصى درجة من «الاتساق والتعايش» بين الشعوب والحضارات. ومن أمثلة هذه التعميمات الخطيرة والضارة بأى تفاهم أو تعاون القول بأن: «تقريباً كل الإسلاميين أنصار للعنف، ويعارضون الديمقراطية والتعددية، وكلهم سيظلون معادين للغرب».

ولعل ما جاء «بالفاكس» المرسل للأمير «تشارلز»، ولى عهد المملكة المتحدة، للترحيب به بمناسبة زيارته للمملكة العربية السعودية ودول الخليج، عام ١٩٩٣، والذى أعده كاتب هذه السطور، باسم إدارة بنك التنمية الإسلامى بجدة، ووقعه رئيس البنك، يشير إلى الرغبة الصادقة فى أن يتفهم الغرب حقيقة الإسلام الذى جاء لإقامة الحق والحرية والعدل والرحمة بين الناس، وحقيقة المسلمين الدعاة لهذه القيم السامية بالحكمة والموعظة الحسنة.. لخير البشرية جمعاء.

فبعد الترحيب بسموه فى المملكة، تقول الرسالة الفاكسية، «وننتهز هذه الفرصة أيضاً لتقديم التهنئة الصادقة بسموكم على كلمتكم المستنيرة والمتوازنة والموضوعية، والتى ألقيتموها بمركز أكسفورد للدراسات الإسلامية، فى ٢٧ أكتوبر ١٩٩٣».

وتستمر الرسالة مشددة على: «أننا متأكدون أن كثيراً من العلماء فى شتى أنحاء العالم يتفقون مع سموكم بارتياح عميق فيما أبديتموه من ملاحظات علمية رصينة – حول الإسلام–، فى زمن انتشرت فيه عملية تزييف الحقائق التاريخية، وتشويه القيم الثقافية».

«إن تأكيد سموكم على حقيقة إسهامات الإسلام فى الحضارة

الإنسانية، ونظرته المتكاملة للكون، محل تقدير كبير».

وتستطرد الرسالة: «إننا نشارك سموكم، بإخلاص، فى التحذير من الخلط بين الصحوة الإسلامية والإرهاب، عند استخدام مصطلح «الأصولية». «ونؤيد تماماً ملاحظة سموكم الختامية، والتى تحثون فيها على الدعاء بأن يتعاون الإسلام والغرب لصالح البشرية».

من هذا المنطلق، وبهذه الروح، يتعين البحث الجاد في أسس هذا التعاون، والمجالات التطبيقية لتحقيقه. ويقدم الاقتصاد الإسلامى فى هذا الصدد العديد من مجالات التعامل والتعاون والحوار فيما يتصل بطبيعة النظام الاقتصادى، وشكل الملكية، وتنظيم الأسواق، وهندسة التمويل، وعدالة التوزيع، والتكافل الاجتماعى، ودور الدولة، .. إلخ. وتشمل هذه المجالات بصفة رئيسة: اسسا تشغيلية لنظام اقتصادى جديد أكثر فعاليةً وأعلى كفاءةً، منهجاً متميزاً للتعمير، نظرةً متفردةً للعمل، صيغاً وأدوات ومنتجات استثمارية فريدةً للتمويل، نظاماً مالياً يحقق تكافلاً اجتماعياً شاملاً... إلخ.

مجال النظام الاقتصادى:

كلنا نعلم أن النظام «الشرقى»، الذى انهار أمام أعيننا فكراً وتطبيقاً، قام على الفكر والتطبيق الاشتراكيين. وارتكز بالتالى على المذهب الجماعى الذى يمجد الجماعة على حساب الفرد، ويؤكد على أهمية «ديكتاتورية الطبقة العاملة» فى المرحلة الانتقالية، وعلى «العقلية الاشتراكية» التى تقدس «المادة» وتجعلها أساس التطور. ومن ثم، استتند

النمـوذج على عـدد من العناصـر الرئيـسـة، هى : ملكيـة الدولة لأدوات الإنتـاج أو « راسـمـاليـة الدولة »، وإشبـاع الحاجـات الجـمـاعيـة، والتـصنيع الاشتراكى أو الثقيل، والتخطيط الاشتراكى أو المركزى « الكامل »، وعدالة توزيع الناتج . وعليـه، فـقـد طُبق هذا النمـوذج على أسـاس من الإجـبـار والمركزية المتطرفة والتخطيط المركزى الشامل .

وقام هذا التطبيق على افتراض معرفة « كاملة » بكل المتغيرات المتحكمة فى الوضع الاقـتـصـادى المطلوب تغـيـيره- بدقة وتفـصـيل، وعلى إمكانيـة إعطاء أوامر على الدرجة نفسها من الدقة والتفصيل، وعلى تصور استعداد كـامل، وقـدرة كـاملة لدى أفـراد المجـتـمع لتنفـيـذ هـذه الأوامـر الدقـيـقـة والمفصلة . وهذا الاسلوب من التخطيط والتنفيذ يعد « خرافة » من خرافات الأنظمة المستبدة أو الآمرة، والتى ترتكز - خطأ- على الاعتقاد بأن « كل فـرد يمكن أن يُطلب منه تماماً مـا يمكن أن يعـمله، وأن كل فـرد يعـمل مـا يطلب منه تماماً » .

وبالرغم من بعض الإنجـازات المادية لهـذا النظام، ومع إقـرار كل شيء تقريباً من السلطة المركزية، فقد تمت هذه الإنجازات بتكاليف اقتصادية واجتمـاعيـة باهظة . وكـانت النتيجة، فى النهـاية، معـايير قيـمـة مهـملة ومعايير كفاءة رديئة نسبياً . ومن ثم، كان الوضع ينطبق عليه القول بأن : « الديكتاتورية التى تسهل كثيراً التخطيط، يبدو أنها لا تنتج إلا تخطيطاً رديئاً » .

وعليه، فقد عانى النظام على المستوى النظرى من استحالة منع احتكار من نوع خاص، وهو احتكار الدولة، ومن إحلال تفضيلات المخططين، والتى لا تعكس بالضرورة رغبات أفراد المجتمع، محل تفضيلات المستهلكين. وعلى المستوى التطبيقى، ونتيجة لخرافة المعرفة «التامة» والقدرة «التامة» لجهازى التخطيط والتنفيذ، حدثت انحرافات الاحتكار المتزايدة. ومن ثم، ظهر «الاستغلال» المؤسسى والفردى، وقُيدت «الحرية». وانعكس ذلك فى ضعف واضح ومستمر فى كفاءة النظام على استخدام الموارد، وفى إهدار نسبى للإمكانية.

ولقد حدثت بعض الجهود لتصحيح النظام على المستويين النظرى والتطبيقى. فعلى المستوى النظرى، نادت «الثورة الليبرمانية» بضرورة إدخال «حافز الربح» على مستوى الوحدة الإنتاجية. وتطبيقياً، قامت «الثورة الخرتشوفية»، أو السياسة الاقتصادية الجديدة، والتى أقرت نوعاً من اللامركزية- خاصة فى النشاط الزراعى- فى ظل الإطار التنفيذى المركزى.

وبالرغم من هذه التصحيحات، لم يستطع النظام معالجة «القهر» و«الاستغلال» الظاهريين والكامنين فى بنيانه، وانهار فكراً وسلوكاً أمام إعصار رفض الواقع وطوفان التغيير وزلزال إعادة البناء. فبعد أن أعلن «جورباتشوف» حركة إعادة البناء، أو «البيروستوريكا»، اجتاح التغيير دول الكتلة الشرقية، وشمل أساسيات الفكر وثوابت السلوك. وأسرعت هذه الدول إلى تبنى الديمقراطية الغربية والتعددية الحزبية، والأخذ

باقتصاديات السوق، واعتماد الملكية الخاصة أساساً لنظام الملكية، أى التحول « الكامل » للنظام الغربى « الرأسمالى ».

وكلنا يعلم أن النظام الرأسمالى قام، ومايزال، على الفكر والسلوك الرأسماليين. وارتكز بالتالى على المذهب الفردى الذى يمجد حرية الفرد، وعلى « العقلية الرأسمالية » التى تؤكد أهمية « المادة ». ومن ثم ، استند هذا النظام على عدد من العناصر المميزة. لعل من أهمها: حرية المشروع، ودافع الربح، والملكية الخاصة، وجهاز السوق وميكانيكية الاثمان، والمنافسة.

ونتيجة لحركة « النهضة » والإصلاح الدينى، الذى كان للحضارة الإسلامية أثرها الإيجابى فى بلورتهما، حدث تطور فكرى عميق ساعد على تأكيد احترام « إنسانية » الفرد، وحماية حريته وحقوقه، مما شجع على روح الاستقلال الفردى والفضول العلمى والابتكار والمغامرة. ومن ثم، توافرت -تطبيقياً- مقومات تنفيذ نمط الإنتاج الرأسمالى من مناخ اجتماعى يمجد عملية تكوين الثروة من أجل الثروة، والاختراعات الفنية والآلية، والاكتشافات الجغرافية فالاستعمار (الاستخراب) الاقتصادى والسياسى. وعليه، قامت « الثورة الصناعية » وحدثت عملية « التنمية »، كما أشرنا فيما سبق .

وبالرغم من الإنجازات المادية لهذا النظام، وبسبب طبيعته « الرأسمالية » المتمثلة فى « رأسمالية الطبقة »، من ناحية، وصبغته « المادية » المتطرفة من

ناحية أخرى، ولاستحالة منع الاحتكار على مستوى بنائه النظرى من ناحية ثالثة، ولظهور اتجاهات احتكارية متزايدة فى التطبيق من ناحية رابعة، ولضعف الجانب النقدى لهيكل النظام من ناحية خامسة، ولأسباب تفصيلية فنية كثيرة أخرى، ظهر «الاستغلال» وتهددت «الحرية» وكانت النتيجة، فى النهاية، كساداً عالمياً عظيماً، ساد فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينيات من هذا القرن، وتعرض النظام لموجات ودورات من التقلب الاقتصادى.

ولقد قامت محاولات لتصحيح أداء النظام نظرياً، ولترميمه تطبيقياً. فعلى المستوى النظرى، نادت «الثورة الكينزية» بعدم جدوى مبدأ «الدولة الحارسة» وفكرة «التوازن التلقائى»، وأكدت ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لزيادة الطلب الفعلى، عن طريق الاستهلاك والاستثمار العامين، لتحقيق التشغيل الكامل. وعلى المستوى التطبيقى، جاءت «الثورة المونية» لتُدخل أسلوب التخطيط الحكومى «التأشيرى»، من خلال التجربة الفرنسية، لترشيد القرار الاقتصادى، ولرفع درجة الاداء على المستوى الكلى، ثم قامت «الثورة التاتشرية» لتنفيذ حركة التحول إلى القطاع الخاص، أو «الاستخصاص»، مركزةً على واقعية مواجهة المشكلات، ومؤكدةً على رفع كفاءة الأداء من خلال قوى السوق والحافز الفردى، ومحددةً دور الدولة فى الخدمات العامة الأساسية ومشروعات البنية التحتية.

وبالرغم من هذه التصحيحات، مازال النظام يحاول ذرائعياً أو برجماتياً معالجة «الاستغلال» الظاهر والكامن فى بنيانه. ورغم النجاحات

النسبية المحققة، مازالت المعاناة قائمة فى صورة اختلال فريد فى نوعه، يشكل تحدياً مستمراً لمنظرى النظام. ويتمثل هذا الاختلال فى ازدواجية المشكلة الاقتصادية من تضخم وكساد فى الوقت نفسه، أو ما يسمى بظاهرة «التضخم الركودى»، أو «الركود التضخمى». فكلما زاد التضخم لا يصاحبه استخدام أكفأ للموارد، إنما نسبة أكبر من البطالة، وكلما زاد الكساد لا يؤدى إلى انخفاض الأسعار، بل إلى ارتفاعها.

وبسبب هذه المشكلات الرئيسة والاختلالات الهيكلية، ونتيجة حركة «إعادة البناء» وبداية التحول لاقتصاديات السوق، طلب قادة الاتحاد السوفيتى (سابقاً) التعرف على الخصائص العامة والأسس التشغيلية للنظام الاقتصادى الإسلامى، لإمكانية الاستفادة من بعض عناصره فى عملية التحول للنظام «الرأسمالى»، ترميماً لبنيانه، وعلاجاً لمشكلاته واختلالاته، وغيرها من النواقص التى يعرفون عنها الكثير، بحكم موقعهم السابق منه- كعدو أيديولوجى.

ولقد لاقى هذا المطلب قبولاً حسناً وترحيباً صادقاً، لانه يحيى تقليداً إسلامياً بالانفتاح المعرفى على العالم من ناحية، ويشجع تلاقح وتعاون الدول والحضارات من ناحية ثانية، ويحث - بعد تحقيقه- على الاخذ به من قبل دولنا «العلمانية» ، وعلى الاستفادة منه، أو من بعض عناصره، من قبل بقية دول العالم من ناحية ثالثة. ولقد صادف هذا المطلب أمنيَة عزيزة على علمائنا وعامتنا المعاصرين - على السواء-، تتمثل فى إخراج جانب المعاملات- كجزء من كل متكامل.. وهو شرع ربنا الحنيف-، ووضع ما

طبقه أسلافنا من أحكام شرعية لتنظيم الجانب الاقتصادى من حياتهم، وإعمال الاجتهاد للوصول للأحكام الشرعية- من مصارها المعتبرة- للجوانب والمشكلات الاقتصادية التى لم يعالجها مباشرةً فقهاؤنا، وذلك فى قالب متكامل « مكتوب » يصلح للتطبيق على واقع الحياة المعاصرة، بسهولة ويسر. ومن ثم ، كانت الاستجابة لهذه الخطوة الجادة والمطلوبة مثالاً عملياً لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الدول والحضارات.

وعليه، فى يوليو ١٩٩٠، تشكلت - فى مركز الشيخ صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر- مجموعة من العلماء المتخصصين فى العلوم الشرعية والاقتصاد الإسلامى والمال والمصارف الإسلامية والتأمين والقانون والتاريخ والاستراتيجية، لتلبية الاحتياج السوفيتى. واجتمعت هذه المجموعة أو لجنة الخبراء، اعتباراً من أول أغسطس عام ١٩٩٠، وعلى مدى ثلاثة أسابيع، وبمساعدة فرق عمل متخصصة، فى المركز، وتوصلت - بعون الله وتوفيقه- إلى تفصيل تشغيلى متكامل لأسس وعناصر النظام الاقتصادى الإسلامى، فى ثوب قانونى رصين ومبسط، فى الوقت ذاته.

وعليه، شملت هذه المحاولة - لتقديم تفصيل متكامل للنظام- مقدمةً واحد عشر باباً. يعالج كل باب أساساً أو عنصراً أو موضوعاً من موضوعات النظام، فيحدد فى البداية الفلسفة العامة للموضوع، ثم يتناول من خلال عدد من الفصول جوانبه المختلفة فى صورة مواد محددة. ولقد عرضت المقدمة تصوراً عاماً لفلسفة النظام، والذى تتمثل غايته فى

عبادة الخالق تبارك وتعالى، عبادة بالمعنى الواسع، الذى يتضمن كل تصرفات الفرد، وعلى رأسها فرض تعمير الارض، تحقيقاً لطيب الحياة، وتوفيراً لتمام الكفاية لكل فرد يعيش فى المجتمع المسلم. وفى ذلك يقول الاصوليون: إن البناء على المقاصد الاصلية يصيّر تصرفات المكلف كلها عبادات، كانت من قبيل العبادات أو العادات.

ومن ثم، يقوم النظام على قاعدة أن الاصل فى المعاملات «الحل»، أخذاً بالأسباب وتعميراً للارض، وعلى الجمع فى توازن دقيق وتزواج فطرى بين الروح والمادة، والفرد والجماعة، والعبادات والمعاملات، مؤكداً على تكامل هذه الثنائيات لا تنافرها، فى عدالة واعتدال، ودون إفراط أو تفريط، ومحدداً أدوار العمل ومسئوليات القطاعات، وواضعاً الضوابط الحاكمة للأداء، والمعايير العادلة لتوزيع الناتج، لمنع كل الممارسات الخاطئة، الممكن حدوثها إنسانياً، والتى تعوق مسيرة المجتمع نحو حياة أفضل.

وعلى ذلك، يقوم النظام من خلال رقابة ذاتية متيقظة على التنفيذ فى كافة المستويات، ووفقاً لإجراءات محددة للتوجيه والمتابعة والتقويم والمساءلة والثواب والعقاب، بتصحيح آنى لما يقع من انحرافات. ومن ثم، يعالج النظام- عملياً- كل صور الانحرافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مؤكداً التحريم الصريح والقاطع: للقهر والاستبداد، والظلم والاستغلال، والربا والغرر، والرشوة والمحسوبية، والاحتكار والاكتناز، والتطفيف والبخس، والإسراف والتقتير، والغش والتدليس، والتزوير والتزييف، إلى آخر صور القهر السياسى والتخريب الاجتماعى والفساد

الاقتصادى، ومن ثم، يقوم هذا النظام على أخلاقيات الإسلام كمتغير داخلى فى آليته، ومحرك رئيسى لفاعلياته.

ولتحقيق غايته فى عبادة الله وتعمير الأرض، ولإنجاز مقاصده التفصيلية والمتمثلة فى حفظ فطرى تعميرى للدين والنفس والعقل والمال والنسل، جعل النظام العمل جزءاً أساسياً من العبادة، والتكافل الاجتماعي من خلال الزكاة والصدقات التطوعية والنفقات المفروضة ركناً أصيلاً من بنيانه، والمشاركة الشعبية من خلال الشورى أداة رئيسة لحياة سياسية سليمة لتسيير الاقتصاد المجتمع. وينطلق النظام من حقيقة إيمانية، وهى أن الإنسان خليفة الله سبحانه وتعالى فى الأرض: ملكيةً، وتثميراً، وتعميراً، وتكافلاً، وشورى، وتربيةً، وإخاءً، وقدوةً.

ويتم النشاط الاقتصادى، وفقاً لهذا النظام، من خلال السوق الإسلامية، التى تقوم على أساس آليات «المنافسة التعاونية»، من حرية اقتصادية مقيدة تحكم إنتاج الطيبات، ومن خلال قوى العرض والطلب وميكانيكية الاثمان، ووفقاً للمعاوضات المالية العادلة القائمة على صيغ التمويل والاستثمار الإسلامى، وعلى أساس نظام أولويات واضح ومحدد يبدأ بالضروريات فالحاجيات فالتحسينيات، وفى ظل ملكية «متعددة» تشمل الملكية العامة، وملكية القطاع العام، والملكية الخاصة (جوهر موضوع الملكية فى الإسلام)، ومن خلال دور محدد للدولة على أساس الولايات السلطانية، وبصفة خاصة ولايات الحكم والقضاء والمال والحسبة، وعن طريق أنظمة القطائع والحمى والتحجير والاحياء والوقف.

واستناداً على هذه الفلسفة، وتفضيلاً لعناصر النظام الرئيسة، عالج الأحد عشر باباً الموضوعات الأساسية للنظام على النحو التالى، على الترتيب:

■ **الملكية**: من حيث الفلسفة العامة، والماهية والمحل والأنواع، وأسباب الكسب، والقيود.

■ **العمل والأجور**: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم، وعلاقات العمل، وانتهاء العمل وآثاره.

■ **الاستثمار**: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم، والأشكال، والحوافز والضمانات، والأدوات وكيفية التداول.

■ **التجارة**: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم، وتنظيم التجارة، وأنواع البيوع، والبيوع الممنوعة، والإفلاس.

■ **الشركات**: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم والتأسيس، والأنواع، والإدارة، وانقضاء الشركة.

■ **سوق الأوراق المالية**: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم والأهداف، والإدارة، وقيد الأوراق المالية وتداولها، وعمليات السوق، وشطب الأوراق المالية.

■ **النقود**: من حيث الفلسفة العامة، وطبيعة النقود وواجبات الدولة تجاهها والتكاليف المفروضة على النقود، واستثمار النقود ومصارفتها.

■ **البنوك**: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم والأعمال، وبنك الدولة

واختصاصاته، والبنوك التجارية والمتخصصة.

■ **التأمين**: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم والأنواع، والنظام التعاونى، وإعادة التأمين.

■ **مالية الدولة**: من حيث الفلسفة العامة، والإيرادات العامة، والنفقات العامة، والقواعد التنظيمية.

■ **التكافل الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية**: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم والأسس، والأنواع، والتمويل، وتمايز النظام الإسلامى على القوانين الوضعية.

وبعد ان أنهت لجنة الخبراء أعمالها وفقاً للتحديد السابق، جاء وفد رفيع المستوى من الاتحاد السوفيتى (السابق) برياسة وزير المالية - فى ذلك الوقت- وهو «فالنتين بافلوف»، وعضوية وزير العمل والأجور، ومحافظ بنك الدولة ومحافظ موسكو وعدد من القيادات الاقتصادية فى الاتحاد. وتمت لقاءات بين الوفد ولجنة الخبراء بمركز الشيخ صالح كامل بجامعة الأزهر، على مدى أسبوع كامل (من٢٥ إلى ٣١ أغسطس ١٩٩٠)، حيث قام أعضاء اللجنة بعرض فلسفة النظام الاقتصادى الإسلامى، وعناصره المختلفة، ومشروعات القوانين التى أمكن استخلاصها من الأدبيات التراثية لهذا النظام فى مجالات الملكية والضمان الاجتماعى والعمل والأجور والنقود والبنوك والاستثمار والتأمين التعاونى والتجارة والشركات والأسواق المالية، ثم أخيراً مالية الدولة. ثم تلا ذلك مناقشات

مستفيضة من الجانبين لتبادل مزيد من التوضيح وتقديم حالات تطبيقية فى مجالات الموضوعات المطروحة.

ولقد كان إعجاب الوفد واضحاً بالنسبة لفلسفة النظام، وشموليته، ودقته، وتكامل عناصره، وتشغيليته، وتفاصيله العملية، وتركيزه علىَ كفاءة الأداء من ناحية، وعدالة التوزيع من ناحية ثانية، وتوافر الحافز من ناحية ثالثة، ودور الأخلاق من ناحية رابعة، وكان اعجابهم أشد بعناصر: الملكية، والعمل والاجور، والاستثمار والنقود والبنوك.

وجاء التعجب «الحزين» على لسان «بافلوف» كرد فعل لهذا الكم المنظم من المعلومات حول النظام الإسلامى. إذ تساءل كيف تكون الدول الإسلامية المعاصرة على هذه الحالة من «التخلف»، ولديها هذا النظام التشغيلى الفاعل والعادل؟ وكان الرد بسيطاً، وحزيناً أيضاً، وهو أننا متخلفون لأننا بعيدون، أو بالأصح مُبعدون من قبل أنظمتنا «العلمانية»، عن تطبيق هذا النظام التعميرى الفاعل والعادل.

واتفق المجتمعون على ضرورة استمرار الحوار بين الجانبين فى الموضوعات التى طُرحت لمزيد من تبادل الأفكار فى وسائل معالجة المشكلات العملية والاستفادة من التراث الحضارى الإنسانى من أجل حياة أفضل فى عالمنا المعاصر. ولكن الاحداث تسارعت، وتسارع معها انهيار الكتلة الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفيتى نهائياً، وتوقف الحوار عند اجتماعات القاهرة.

من هذا العرض، ووفقاً لهذه التجربة المتميزة للحوار، يمكننا باطمئنان أن نقدم على مستوى الفكر نظاماً كاملاً وفاعلاً، طُبق فعلاً خلال الثلاثة قرون الأولى من التاريخ الإسلامى. وكان تجربةً فريدةً من حيث أبعادها

المختلفة ونتائجها المحققة. إذ أثبت التطبيق أنه نظام تعميرى التوجه، علمى النظرة، عالمى المحتوى، منفتح الفكر، ديناميكى الحركة، كفء الاداء، مُبهر الإنجاز، إنسانى الهدف. نحن المسلمون، نقدم لأنظمتنا المعاصرة، ولبقية دول العالم- الغرب منها بالذات- هذا التراث الإنسانى الفريد كأساس لحوار مثمر وعلاقة إيجابية وتعاون مشترك لخير البشرية جمعاء. فبالقطع، التاريخ لم ولن ينتهى عند نظام من وضع البشر، ولكنه يستمر -إلى أجل- وبازدهار وفق نظام من وضع خالق البشر. حقاً، إن «الإسلام يحمل بذور تغيير جذرى على مستوى الإنسانية»، تحقيقاً لحلاوة وطلاوة الحياة الطيبة للبشر.

مجال هندسة التعمير:

من المعروف فى أدبيات «التنمية»، أن المناهج أو الاستراتيجيات الإنمائية «الشمالية»، ساهمت ليس فى معالجة «التخلف»، وإنما فى تعميقه. حيث ضاع الإنسان فى خضم توجهاتها وآلياتها «المادية». وبغض النظر عن تعريف «التنمية»، فإن ما حدث من نمو فى بعض الدول المتخلفة، ومنها الإسلامية، إذا كان شيئا يُذكر، فهو «نمو بدون تنمية»، بل فى حقيقة الأمر، وفى أغلب التجارب، ما حدث كان «تنمية» للتخلف، أى أن مشكلة التخلف زادت حدة. وتفرخ، وتفرع، عن هذا الوضع، كنتيجة طبيعية له، وكتفصيل لجمله، العديد من المشكلات التى تطحن «الإنسان»، وتهدر كرامته، وتبدد طاقاته وجهوده الإبداعية، فيعجز بالتالى عن القيام بمسئولية «تعمير» الأرض.

ومظاهر ودروس الفشل على مدى ما يقرب من نصف قرن لايمكن إنكارها. فبسبب الإهمال النسبى لقيمة ودور الإنسان، كانت المحصلة النهائية أن أكثر من أربعة أخماس البشرية يعيشون الآن حالة حادة من التخلف الاقتصادى والاجتماعى، ويعانون من تفاقمات متزايدة للجوانب المختلفة لهذه المشكلة. كما ظهرت بوضوح مشكلات الدول الأشد فقراً والأكثر تخلفاً من مجاعات وأمراض وأمية، وبطالة وتضخم، وإهدار للموارد وإنتاجية متدنية، ومديونية خارجية، ... إلخ.

ومع ذلك، يوجد لهذه الصورة القاتمة استثناءات واضحة، تتمثل فى دول جنوب شرق آسيا. فهذه الحالات الاستثنائية، والتى تمثل جزراً صغيرة في بحر التخلف، تؤكد بالرغم من الإعصار «المالى» الأخير الذى تعرضت له لأسباب داخلية وخارجية معروفة، حقيقة ما توصلنا إليه من الأهمية الاستراتيجية للاعتبارات الإنسانية فى عملية التنمية. فلقد استطاعت هذه الدول أن تفجر قيمها الذاتية ومعتقداتها الاجتماعية، وتوظفها لصالح التنمية. فحققت - على عكس ما يشاع- قدراً من الحرية والعدالة، ومن ثم الكرامة والانتماء والمسئولية، وتمجيد العمل، وتشجيع روح الفريق، على مستوى الفرد، ومن ثم، حققت قدراً لا بأس به من التنمية- فى قدرتها وطاقتها وجهازها الإنتاجى- وأصبحت على مشارف التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

وعليه، فإحداث التغيير المنشود فى طريق «التعمير» المتواصل، يتطلب أولاً، وقبل أى شىء، تطهير الحياة الاقتصادية من جميع أشكال الظلم

وبالتالى تهيئة المناخ «المناسب» لكى يتعامل «الناس» تعاملاً تعميرياً فاعلاً مع «الاشياء».

فبدهياً، الإنسان هو المحرك الاساسى للنشاط الاقتصادى، وهو بالقطع، الكائن الحى المسئول عن مستوى الاداء. والإنسان «المظلوم»، اى المقهور والمستغل، «كَلٌ» على مجتمعه لا يقدر- حقيقةً- على شىء. ومن ثم، إذا لم يُرفع هذا الظلم، ومهما كانت طبيعة الموارد المادية من حيث الوفرة والتنوع والجودة، لايمكن لاى شىء ذى قيمة أن يتحقق، ولايمكن لاية قوة دافعة، أو استراتيجية، اى منهج، أن تعمل بكفاءة مناسبة. سواء أكانت هذه القوة هى «اليد الخفية» للحافز المادى، أو «اليد المرئية» الباطشة للدولة. وسواء كانت الاستراتيجية هى «الدفعة القوية» من الاستثمار، أو «الجهد الادنى الحساس» المطلوب من التكوين الراسمالى، أو غيرها. فالمشكلة، إذن لم تعد «فقراء لايملكون» بقدر ما هى «فقراء لا يعرفون». فعدم توافر قدر مناسب من المعرفة والحرية والعدل هو جوهر مشكلة «التخلف».

وهنا، يأتى الإسلام كدين ونظام حياة، لإخراج البشرية مرة أخرى، كما أخرجها من قبل، من ظلمات «جاهلية» تعيشها، ومن تخبط حياة «ضنك» تحياها، مليئةً بكل شرور الضلال، وضروب الفساد، وصنوف الظلم، وألوان الشقاء. فيقدم بقواعده العامة المتكاملة- العقائدية والاخلاقية والتعبدية والتعاملية- تطهيراً حقيقياً للحياة البشرية، فى حياة البشر وبقدرات البشر، بالعمل الدائب على استئصال هذه الشرور، وبالتصحيح الدائم لهذه الانحرافات.

وعليه، جاء المنهج الإسلامى فى « التعمير » ليعيد، كشريعة، الأشياء فى المجتمع الإنسانى إلى طبيعتها، وليرد ، كمنهاج، قضية التعمير إلى عمادها، وهو: الإنسان. فالإنسان وفقاً لهذا المنهج، هو أهم وأسمى من، وما فى هذا الوجود. وهو، بحق، الوسيلة الرئيسة لعملية التعمير. وهو فى الوقت ذاته غايتها. وهو الإنسان« العادى » إنسان ارض الواقع، كما خلقه الله سبحانه، وليس الإنسان- النظرى- الذى يتخيله الذهن الوضعى كمخلوق من مخلوقات « المادة ». وهو الإنسان الذى تربى على اخلاقيات الإسلام وسلوكيات الاقتصاد الإسلامى. أو قل إن شئت الإنسان « الاخلاقى ».

هذا الإنسان « الواقعي الأخلاقى » هو الإنسان المحرر - حقيقةً- من القهر والاستغلال، أى من الظلم بشتى صوره. فهو الإنسان الذى ينعم عملاً بالحرية والعدل، وبدون تحقيق هذين المطلبين، بسبب البعد عن شرع الله سبحانه، لن يتحقق المشروع الإنساني- الممكن- في تعمير الأرض، ولن يتمكن الإنسان من القيام بتبعة تنفيذ هذا المشروع. ولتحقيق هذين المطلبين، كان المدخل الفطرى لهذا المنهج هو المدخل العقائدى، أى مدخل التوحيد، توحيد الربوبية وتوحيد الالوهية لله سبحانه، ومن ثم إقرار العبودية الخالصة له تعالى. وهذا هو التكريم الحقيقى للإنسان، لانه إخراج له من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، ومن ضيق الدنيا إلي سعة الدنيا والآخرة، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام.

والإنسان « الحر » « غير المستغل »، هو الإنسان « الحى »، وليس

التجريدى. الإنسان الذى يستطيع فعلاً أن ينهض، بالتحاكم إلى منهج الله تعالى فى كل شئون حياته، بمسئولية «تعمير» الأرض، كفريضة تعبدية أو مشيئة إلهية، يمثل الالتزام بها غاية التكليف. ومن ثم، فبالشرك يكون «ظلم» الإنسان، وبالتالى التخلف. وبالتوحيد تكون «حرية» الإنسان و«عدالة» النظام الذى يعيش فى كنفه، فيحدث التعمير.

وعلى هذا الأساس المتين، يختار المجتمع بملء إرادته الحرة الآلية التى تتناسب مع خصائص الإمكانات الإنتاجية المتاحة لديه لإحداث التعمير، وفقاً لمقاصد محددة، ونظام أولويات منضبط، وسوق تنافسية تعاونية، وتحريم قاطع لكل صور الاستغلال، وتوزيع عادل للدخل والثروة، وحض على الإنفاق، ودور محدد للدولة، إلى آخر العناصر الإيجابية الفاعلة للنظام الاقتصادى الإسلامى.

هذا المجال، إذن، يقدمه الإسلام للبشرية.. التى تعيش الآن طوفان التغيير، كمرشد يهديها فى مسيرتها نحو حياة أفضل، وكمنقذ يحميها من الضلال خلال هذه المسيرة. وفى الوقت ذاته، يشير هذا المنهج بوضوح شديد إلى وسيلة فاعلة لتعاون مشترك حقيقى بين «شعوب» الدول الإسلامية المعاصرة والغرب، ألا وهى العمل الجاد والمساعدة الصادقة فى بناء أنظمة اجتماعية مواتية للتعمير فى الدول الإسلامية كمخرج وحيد لها من تخلفها، بدلاً من التدعيم المباشر وغير المباشر لأنظمة فردية مستبدة ترسخ التخلف. وذلك لإشاعة الخير.. وتحقيق الحياة الطيبة، للبشرية جمعاء.

مجال هندسة التمويل:

أحد الأركان الرئيسة للاقتصاد الإسلامى هو تحريم « الربا ». والربا اصطلاحاً هو الزيادة بغير عوض فى عقود المعاوضات. والربا القرآنى أو الجاهلى أو الجلى هو ربا الدين أو القرض. وهو الزيادة مقابل الأجل، سواء أكانت هذه الزيادة مشروطة ابتداء، أم محددةً عند الاستحقاق للتأجيل في السداد. والربا بهذا المفهوم محرم في جميع الأديان السماوية. فهو يمثل أبشع صور أكل أموال الناس بالباطل. والربا محرم بغض النظر عن طبيعة القرض، أو طبيعة طرفى العقد، أو حالة أحد أو كل طرف من طرفى العقد- يسراً كانت أم عسراً- أو تغير قيمة النقود.

وعمل المصارف المعاصرة- تجارية كانت أم متخصصة- هو التعامل فى « القروض ». إذ يحكم علاقة المصرف بالمتعاملين معه، فى جانب الموارد (المودعين) ، وفى جانب الاستخدامات (التجار والمستثمرين وغيرهم)، « عقد القرض » بفائدة- باستثناء الودائع الجارية التى لايدفع لأصحابها فائدة عادةً. وعليه، ففى كل جانب من جانبى ميزانية المصرف (الموارد والاستخدامات) ديون ثابتة فى الذمة، وواجبة الرد بعد أجل معين، وزيادة مشروطة على الدين مقابل الأجل. وهذا هو عين « الربا ».

فالإسلام، تأكيداً لتكافل اجتماعى حقيقى، لا يعرف سوى القرض الحسن. فأى قرض جر نفعاً فهو ربا. وإذا كان رب المال-من منطلق الاستخلاف- مسئولاً عن تنمية ماله وتثميره، فعليه أن يقوم بهذه التبعة من خلال الاستثمار الإسلامى الحقيقى، بالاشتراك بماله فعلاً فى النشاط

الإنتاجى، وتحمل نتيجة هذا الاشتراك ربحاً كانت أم خسارة، لان المال لايلد فى حد ذاته مالاً، وإنما يزداد أو يربى حلالاً من خلال التوظيف الفعلى فى النشاط الاقتصادى، وفقاً لصيغ وادوات الاستثمار الإسلامى المختلفة القائمة على مبدأ «الاتجار بالنقود» وليس «الاتجار فى النقود»، والمستمدة من عقود الشركة وعقود البيوع. إذن، المال ينمو من خلال نظام المشاركة فى الربح والخسارة، وليس من خلال المداينة بفائدة. وهذا هو جوهر عمل المصارف الإسلامية.

يرى بعض الاقتصاديين أن «سعر الفائدة» هو السعر الاستراتيجى فى النظام الاقتصادى المعاصر. فهو الجهاز العصبى للنظام المصرفى الحديث، والاداة الرئيسة لإدارة النظام النقدى، والعامل المؤثر فى المدخرات، والمعيار الذى يضمن انتقاء أكفأ المشروعات. وهو الذى سيضمن فى النهاية أكفأ استخدام للموارد عن طريق أمثل توزيع لها، وبالتالى يتحقق تعمير الأرض ويتقدم المجتمع. وبهذا التحديد والحسم، تعد هذه الأداة قدراً محتوماً، وقضاء غير قابل للرد، كتبه بعض الاقتصاديين على النظام الاقتصادى المعاصر.

وإذا ما حاول أى نظام قائم الفكاك من هذا القدر المكتوب، فسيقع بالتأكيد ظلم فادح على أصحاب الأموال، وبالذات على الدائنين. وسينهار النظام المصرفى، ويشل النظام النقدى، وتتلاشى المدخرات فى اكتناز وتسرب إلى الخارج، مما يعرض الاقتصاد المتمرد على هذا القدر إلى

الاضطرار إلى مزيد من المديونية الخارجية لتمويل الاستثمار، على أساس سعر الفائدة. فلا مخرج من هذا القدر إلا إليه.

كما أن هذه المحاولة الفاشلة حتماً- فى نظرهم- سوف تؤدى إلى هدر اقتصادى، وذلك لان إلغاء الفائدة يعنى أن رأس المال يصبح فى حكم المال المباح كالهواء. ويعنى أيضًا فوضى فى اختيار المشروعات، حيث لا تتجه الأموال بالضرورة إلى أعلى المشروعات إنتاجية، وإنما أعلاها سلطةً ونفوذًا. وفى النهاية، سوف تعم الفوضى الاقتصادية، ويزداد الفقير فقرًا، وتتعمق التبعية.

بدايةً، يرى جمهور من الاقتصاديين أن سعر الفائدة لا يعتبر- على المستوى العملى- أداة فعالة لتخصيص الموارد بصفة عامة، والأموال القابلة للإقراض لغرض الاستثمار على وجه الخصوص. بل العكس تمامًا هو الصحيح. فلقد توصلت دراسات ميدانية إلى حقيقة أن رأس المال فى الاقتصاديات المعاصرة قد أسئ تخصيصه إلى حد خطير بين قطاعات الاقتصاد وأنواع الاستثمارات- أساساً- بسبب سعر الفائدة.

فالفائدة أداة رديئة ومضللة فى تخصيص الموارد، تتحيز بصفة رئيسة للمشروعات الكبيرة على أساس «افتراض» غير مدروس بجدارتها الائتمانية. ومن ثم، تعزز هذه الأداة الاتجاهات الاحتكارية.

فالمشروعات الكبيرة، بحجة ملاءتها، تحصل فى الواقع على قروض «أكبر»،بسعر فائدة «أقل» ، بينما العكس تمامًا يحدث بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة، التى يمكن أن تكون ذات إنتاجية أعلى،

وكفاءة أكبر، وملاءتها أفضل. فتحصل هذه المشروعات على قروض « أقل » بكثير من احتياجاتها، وبأسعار فائدة « أعلى » بكثير من طاقتها. وعلى هذا الأساس، وبدون دراسات جادة تذكر في ظل نظام الفائدة الثابت والمضمون، لاتنفذ الاستثمارات الأعلى جدوى والأكثر إدراراً للعائد (المتوقع)، بسبب عدم القدرة على التمويل، الذى يذهب إلى مشروعات أقل إنتاجية، بل أقل حاجة - نسبياً - إلى التمويل الخارجى، ولكنها أقواها سلطةً وأكثرها نفوذاً.

بل أكثر من ذلك أكدت الاستقصاءات في هذا المجال ان رجال الاعمال يعتقدون ان سعر الفائدة ليس عاملاً يذكر فى تحديد مستوى الاستثمار، أى أن الطلب على الاستثمار يعد « غير مرن » بالنسبة لسعر الفائدة، ذلك لانه يمثل نسبة ضئيلة من نفقة الاستثمار الجديد من ناحية، ولاعتماد كثير من المشروعات على التمويل الذاتى من ناحية أخرى، مما يجعل أثر سعر الفائدة كنفقة ضمنية على المال المستثمر محدوداً. وبالنسبة لعرض الأموال القابلة للاستثمار، أى الادخار، يرى جمهور من الاقتصاديين أنه « غير مرن » عادةً لسعر الفائدة. وتشير الدلائل الإحصائية إلى عدم وجود ترابط إيجابى كبير بين الفائدة والادخار. وحتى لو افترضنا ترابطًا إيجابيًا كبيراً بينهما، اى وجود تفضيل زمنى إيجابى قوى لدى جمهور المستهلكين، كما يعتقد الكثير من الاقتصاديين، فإن إصرار أصحاب الأموال (المدخرين) على الفائدة الثابتة المضمونة يعد - خاصةً فى الاقتصاديات التى يتحدد فيها سعر الفائدة تحكمياً وعشوائياً وتتعرض لموجات تضخمية متصاعدة - أمراً غير منطقى وغير مفهوم، لان هذا يعنى

ببساطة إصراراً غريباً غاية الغرابة من المدخرين على استمرار انخفاض مستوى معيشتهم، إن لم يكن انهياره، نتيجة الاثر المتآكلى المتزايد للتضخم على أموالهم، وليس الوضع أفضل حالاً اذا ما تغيرت أسعار الفائدة، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، حيث ستؤدى هذه التقلبات فى النهاية إلى تباطؤ التكوين الراسمالى.

وكإجراء مصحح للاختلالات الهيكلية (تضخمًا كانت أو انكماشاً) يتفق معظم الاقتصاديين على أن درجة فعالية سعر الفائدة « محدودة » خاصةً فى حالة الانكماش.فمحدودية فعالية هذه الاداة عملياً فى التاثير على حجم ونوع الائتمان، وبالتالى مستوى النشاط الاقتصادى، ترجع في حالة التضخم إلى أن سعر العائد من الائتمان فى صورة استثمارات مربحة أكبر نسبيًا من سعر الفائدة. ومن ثم، يعد سعر الفائدة غير كاف، كعنصر تكلفة، للحد من التوسع فى الائتمان معالجةً للتضخم.

أما فى حالة الانكماش، فهذه المحدودية أكثر وضوحاً . ويرجع ذلك إلى أن كل المتعاملين من بنوك ومشروعات وأفراد لا يتوافر لديهم « الحافز » على الاقتراض، وهو إمكانية تحقيق « ربح » فوق تكلفة الائتمان، فى هذه الظروف. ومن ثم، لايكفى أن يقدم البنك المركزى الائتمان بشروط مشجعة، أو حتى « مجاناً » فى حالة كساد حاد، لكى يقبل المتعاملون على استخدامه فعلاً، معالجةً للانكماش . وعليه، فمن حيث آثاره السلبية على عملية التكوين الراسمالى، وعدم فعاليته فى معالجة الاختلالات التضخمية والانكماشية، يعد سعر الفائدة- فى رأى عدد ليس بالقليل

من الاقتصاديين- من أهم عوامل « عدم الاستقرار » فى الاقتصاديات المعاصرة.

فالتقلبات فى سعر الفائدة تؤثر مباشرة فى سوق الاستثمار، فيسوده قدر كبير من الشكوك، مما يجعل من الصعب اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل ثابتة، أو التخطيط الجيد لمستقبل الأعمال. ولقد أكد بعض الاقتصاديين على الاعتقاد بأن خطر الاضطراب الاقتصادى ممكن تفاديه إلى حد كبير، إذا « لم » يتم اللجوء إلى الاقتراض ، ولاسيما الاقتراض قصير الأجل، وإذا ما تمت الاستثمارات كلها فى شكل تمويل ذاتى وبالمشاركة (أى من خلال حقوق الملكية : الحصص أو الأسهم). ولعل الإعصار المالى الذى اجتاح دول جنوب شرق آسيا خير دليل على صحة هذا الاعتقاد .

وهذا يؤكد فى رأى الكثير من الاقتصاديين أن « الربح » وليس « الفائدة » هو المحرك الاساسى لدينامكية الإنتاج والنمو فى النشاط الاقتصادى. فلقد أيدت الدراسات التطبيقية هذا الرأى. إذ ثبت وجود ارتباط إيجابى قوى بين مستوى الاستثمار ومستوى الارباح. ويرجع ذلك إلى « الارباح غير الموزعة » التى تتيح للمشروع تدفقًا نقديًا يساعده على التمويل الذاتى.

وعلى ذلك ، يمكن القول باطمئنان أن « الربح » هو القوة الاساسية الموجهة لقرارات المستثمرين، ليس فقط كمعيار لجاذبية الاستثمار، وإنما أيضاً لانه مصدر تمويلى هام. ولقد أيدت نتائج دراسة على (١٢٧)

مشروعاً هذا الرأى بشكل واضح ومباشر. إذ وجد أن نحو (٧٧٪) من هذه المشروعات استخدمت مفهوم «معدل الربح» عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية. إذن «الآلية» الحقيقية والفاعلة هى «الربح» وليس «الفائدة».

وعليه، يتمشى التحليل الاقتصادى الرصين مع الفكر الإسلامى الصحيح القائل «بربوية» الفائدة المصرفية، ومن ثم تحريمها.. أى ضرورة إلغائها. ولايعنى هذا «الإلغاء»، بتاتاً وأبداً، أن رأس المال ليس له عائد، يُقدم للمتعاملين بلا تكلفة، ومن ثم، استطراداً لهذا المنطق المغلوط، تصبح الأموال القابلة للاستثمار متاحة «مجاناً»، مما يجعل الطلب عليها «غير محدود». وتكون النتيجة غياب «آلية» لمعادلة الطلب مع العرض، توصلاً إلى توازن فى رأس المال. ومن ثم، يحدث فى النهاية تبديد رأس المال، نتيجة الاستخدام غير الرشيد له، ويعم بالتالى الخراب.

فرأس المال – إسلامياً أو غير إسلامى– بالقطع له «عائد»، نظير اشتراكه «الفعلى» فى النشاط الإنتاجى. وهذا العائد – إسلاميًا– ليس «فائدة محددة مسبقًا»، وإنما «حصة نسبية» شائعة فى الربح، بعد «نض» أى بعد تحقيق أو تسييل، رأس المال، فعلاً أو حكمًا. ولا أعتقد أن أحداً سوف يتمسك بالتقسيم الرباعى للعوائد، رغم وجوده، بحجة أنه «لا اجتهاد مع النص»– أو الشائع– فى الاقتصاد الوضعى. ولا أتصور أن أحداً سوف يصر على ظاهر «ألفاظ» العوائد المختلفة لعناصر الإنتاج. فالعبرة بمعانى الألفاظ لا بمبانيها، كما يقول فقهاؤنا. كما لا أظن أيضاً أن أحداً سوف يعترض على انسحاب صفة ومعنى «الربح» على عائد رأس المال

« المخاطر »، كما هو على العمل المخاطر « أى المنظم » - عنصر المخاطرة التقليدى.

وحيث إنه « لا مشاحة فى الاصطلاح » أى التعريف، فوفقًا لمفهوم فقهائنا الصحيح عن النشاط الاقتصادى ومفهومهم الدقيق عن الربح، فإن كلا من رأس المال والمنظم يتحمل، إسلاميًا، مخاطر الاستثمار، والربح بينهما بعد سلامة رأس المال بحسب الاتفاق- مع تفصيل لصيغ وأدوات الاستثمار الإسلامى، ليس هذا مكانه.

وعليه، فهذه الحصة من الربح هى تكلفة عنصر رأس المال. ومن ثم، يصبح « الربح » هو المعيار الذى يحكم تخصيص الموارد المالية. وهو « الآلية » التى تعادل الطلب على هذه الموارد مع العرض منها. فكلما زاد « معدل الربح » المتوقع من استثمار جديد عن الربح المحقق فى النشاط الاقتصادى الذى يزمع الاستثمار فيه، وفقاً لواقع « عدم التيقن » وعلى أساس الأولويات الإنمائية للمجتمع وفى ضوء فرض الكفاية، زاد عرض الأموال القابلة للاستثمار أمام المشروع المقترح، وتم تنفيذه فعلاً، والعكس تمامًا صحيح.

ومن ثم ، يعد الربح المحقق عاملاً حاسمًا فى تحديد مدى نجاح المشروع الجديد فى النشاط نفسه بخاصة، وفى الاقتصاد بعامة، وفى قدرته على الحصول على المال المشارك والمخاطر. فصاحب المال فطريًا لا يستثمر حيث تكون الفائدة « أعلى »، بل حيث يكون الربح « أكبر ». فالربح، إذن، وليس الفائدة هو الذى يمثل الندرة الحقيقية للمعروض من رأس المال، ويضمن

الاستخدام الكفء للموارد المالية المتاحة فى كافة الأنشطة الإنتاجية.

ولعل هذا ما يدعو عمليًا إلى مزيد من تحرى الكفاءة فى استخدام رأس المال فى ظل النظام الإسلامى. ويتم ذلك من خلال الاستعلام الدقيق عن المستثمر، وبذل عناية أكبر بتقويم المشروعات، بحيث تستبعد المشروعات ذات الجدوى المنخفضة. وليس الأمر كذلك فى حالة التمويل عن طريق القروض. فالمقرض لايهمه أساسًا سوى الفائدة، ولا يسهم أصلاً فى مخاطر المشروع موضع التمويل، بل يتحملها كلها -عملاً- المنتج المقترض «المنظم». ومن ثم، لا يهتم المقرض واقعيًا بإجراء تقويم شامل للمشروع، على عكس ما يجب أن يفعل صاحب المال المخاطر. وعليه، يمثل معدل الربح آلية لتخصيص الموارد أكثر فعالية وأكثر كفاءة من أداة سعر الفائدة.

ويظهر ذلك بوضوح فى ظل المؤسسات النقدية والمالية المعاصرة، فإذا ما اعتمدت البنوك معدل الربح كأساس للتمويل،وفقًا لصيغ وأدوات الاستثمار الإسلامى العديدة والمتنوعة، كان «لزامًا» عليها أن تكون أكثر دقةً وحذرًا وموضوعيةً فى تقويم المشروعات. كما لايتصور، فى هذه الحالة، تحيزها لصالح المشروعات الكبيرة وضد المشروعات المتوسطة والصغيرة، كما هو الحال في الوضع الراهن. فالمشروعات جميعًا تصبح على قدم المساواة. ولا يحكم اتخاذ قرار المشاركة إلا معدل الربح. وعليه، يعد «معدل الربح» أكثر قدرة على الحد من الاتجاهات الاحتكارية.

وبدون الدخول فى تفاصيل هامة ليس هذا مجالها، سيظل البنك المركزى «عمدة» الجهاز المصرفى، عند اعتماد آلية «معدل الربح» لإدارة

النشاط الاقتصادى، حيث يستخدم البنك المركزى، أدوات سياسة نقدية تتفق مع منهج التمويل بالمشاركة. كما سيتم تمويل الإنفاق الحكومى من مصادر تمويل «حقيقية».. فلا مجال فى ظل هذا النظام لأسلوب التمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدى أو الاقتراض من الجهاز المصرفى، وإنما تعمل الحكومة، بالتعاون مع البنك المركزى من خلال سياسة مالية رشيدة، ومؤسسة الزكاة، على تدعيم السياسة النقدية. ويتم ذلك عن طريق زيادة إيرادات الحكومة من مشروعاتها الاقتصادية، ومن عوائد بعض خدماتها، وبإحلال «التوظيفات المالية» الإسلامية، التى تؤخذ من فضول الأغنياء، محل الضرائب أو المكوس، ثم أخيراً من خلال «القرض الحسن». ومن ثم، لا مجال إلى اللجوء إلى الاقتراض بفائدة داخلياً أو خارجياً. وإذا ما دعت الحاجة إلى التمويل الخارجى، وقد تنشأ فعلاً، فليكن ذلك على أساس منهج المشاركة: مع الدول الإسلامية «ذات الفائض» أولاً، ثم بعد ذلك مع دول ومؤسسات العالم. ولعل هذا هو الجانب الأهم لتعاون دول الجنوب مع بعضهم من ناحية، ومع دول الشمال من ناحية أخرى.

خاتمة

من العرض السابق- يتضح جلياً أن هناك ضرورة ومصلحة.. لا تحتاجان إلى توكيد.. لإحداث تعاون إنمائى بين دول الجنوب ليس من خلال القيام بمزيد من الحوار بين الجنوب والجنوب، فقد أصبحت الصورة لشكل وحتمية التعاون واضحة تماماً، ولا تتطلب مزيداً من النقاش، خاصة فى ظل توافر نظام «وسطى» شامل ومتكامل ومفاهيم ومدركات جلية

ومحددة؛ وإنما من خلال أشكال عملية لهذا التعاون من تحرير إقليمي للتجارة، ومشروعات مشتركة، وتنسيق للخطط الإنمائية، واتحادات جمركية، ثم أسواق مشتركة. وتعد هذه الخطوات أمرًا ملحًا أمام التكتلات التي تتشكل في الشمال، وفي إطار من «عولمة» الاقتصاد الدولي، التي فُرضت من دول الشمال بعناصر هذه العولمة المعروفة وهي الصندوق والبنك الدوليان، واتفاقيات الجات ومنظمة التجارة الدولية ودبلوماسية المؤتمرات.

وفي الوقت نفسه، هناك ضرورة ومصلحة لا تحتاجان أيضًا إلى تشديد لإحداث تعاون اقتصادي «عادل» بين دول الجنوب، ومنها الإسلامية ودول الشمال، على أساس من الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة، تعميقًا للندية، وبعيدًا عن التبعية والاستغلال. فالتعاون على هذه الأسس سوف يحدث تنمية أكثر توازنًا وأطول استدامةً، بل تنمية مستمرة ومتجددة. وهذا بدوره سوف يؤدي إلى مزيد من التقدم والازدهار لدول الشمال. وهنا، يقدم العالم الإسلامي، كما اتضح مما سبق، فكرًا كاملاً وناضجًا، لترشيد العولمة في المجال الاقتصادي.. متمثلاً في «طريق وسط» متميز.. يشمل نظامًا اقتصاديًا شاملاً.. إنمائي التوجه - فاعل الاداء.. إنساني الغاية.. ويحتوي على هندسة مالية خالية تمامًا من أمراض السياسات الاقتصادية في دول الشمال، ومحصنةً من الاختلالات التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول، وتضمن الاستخدام الكفء للموارد.. بهدف خير ورخاء البشرية جمعاء.

* * *

المراجع الأساسية

المراجع الشرعية:

١- ابن العربى: أحكام القرآن، (طبعة الحلبى، القاهرة، ١٩٥٧م).

٢- الرازى: التفسير الكبير، (دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م)

٣- قطب: فى ظلال القرآن، (دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٩م).

٤- الشوكانى: نيل الأوطار، (مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٨م).

٥- ابن حجر: فتح البارى بشرح صحيح البخاري، (طبعة الحلبى، القاهرة، ١٩٥٩م).

٦- مسلم: صحيح مسلم (دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٥م).

٧- السرخسى: المبسوط، (مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٤ هـ).

٨- ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة، ١٩٦٩م).

٩- الماوردى: الاحكام السلطانية، (مطبعة الحلبى، القاهرة، ١٩٦٦).

١٠- ابن القيم: أعلام الموقعين عن رب العالمين، (دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٩م).

١١- الشاطبى: الموافقات، (مطبعة المنار، القاهرة، ١٣٣٢ هـ).

١٢- عبد الرحمن الجزيرى: الفقه على المذاهب الاربعة ، (المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٧٠م).

١٣- محمد أبو زهرة: أصول الفقه، (دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٧٣).

المراجع الاقتصادية:

١٤- أبو الأعلى المودودى: أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، (مطبعة الامان، بيروت، ١٩٧١م).

١٥- إبراهيم نوار: «حوار الشمال- الجنوب في كانكون)، (السياسة الدولية، العدد ٦٧، القاهرة، ١٩٨٢م).

١٦- اسماعيل صبرى عبد الله: نحو نظام اقتصادى دولى جديد، (الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م).

١٧- جلال أمين: العولمة، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨م).

١٨- حازم الببلاوى: على أبواب عصر جديد (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧م).

١٩- سعيد النجار: الاقتصاد العالمى والبلاد العربية فى عقد التسعينات، (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩١م)

٢٠- عبد الحميد الغزالى: الإنسان أساس المنهج الإسلامى في التنمية

الاقتصادية، (مركز الاقتصاد الإسلامى، المصرف الإسلامى الدولى، القاهرة، ١٩٨٨م).

٢١- عبد الحميد الغزالى: الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادى والحكم الشرعى، (مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولى، القاهرة، ١٩٩٠م).

٢٢- عبد الحميد الغزالى: سنة التغيير والحل الإسلامى، (دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٢م).

٢٣- عبد الرحمن يسرى: التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الإسلام، (دار النشر للجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨١م).

٢٤- لجنة الجنوب: التحدى أمام الجنوب، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م).

٢٥- محبوب الحق: ستار الفقر.. خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م).

٢٦- محمد السيد سعيد: آفاق النظام الدولى فى التسعينات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٩م).

٢٧- محمد شبرا: نحو نظام نقدى عادل، ترجمة سيد سكر (المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٨١م).

٢٨- مصطفى كامل السيد : « الامم المتحدة وحوار الشمال- الجنوب : خبرة مجموعة السبعة والسبعين »، (السياسة الدولية، العدد ٨٤، القاهرة، ١٩٨٦م) .

٢٩- مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي : القوانين الاقتصادية من منظور إسلامى، سلسلة الندوات والمؤتمرات (١)، (جامعة الأزهر، المركز، القاهرة، ١٩٩١م) .

٣٠- تقرير البنك الدولى عن التنمية في العالم، (أعداد متفرقة) .

٣١- التقرير السنوى- البنك الإسلامى للتنمية ، (أعداد متفرقة) .

٣٢- التقرير الاقتصادى العربى الموحد، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعي وصندوق النقد العربى ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، (صندوق النقد العربى، أبو ظبى، أعداد متفرقة) .

٣٣- التقرير السنوى، البنك المركزى المصرى، (أعداد متفرقة) .

* * *

فهرست الموضوعات

الموضـــوع	رقم الصفحة